

أنظمة الدفع في العراق

كان الجهاز المصرفي في العراق ما قبل عام ٢٠٠٣ خاليا من أنظمة الدفع الألكترونية حيث كان العمل اليدوي هو السائد على جميع المعاملات المالية والصكوك وان عملية تبادل الصكوك كانت تتم بغرفة المقاصة في بناية البنك المركزي بحضور ممثلي من كل مصرف لإستلام الصكوك المسحوبة على مصرفه وبإشراف ممثلي البنك المركزي . وكانت هناك مخاطر وأخطاء ناجمة عن العمل اليدوي منها (التزوير، فقدان والتلف ، أخطاء في كتابة القيد ... الخ) ، هذا فقد سعى هذا البنك لإمتلاك واحداً من افضل أنظمة الدفع الألكتروني منذ عام ٢٠٠٦ لتطبيق النظام كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الأموال الكترونيا وتقليل الاعتماد على التداول الورقي . بالرغم من تعدد أنظمة المدفوعات الأ أن لها دائما الهدف نفسه وهو إتاحة الفرصة لتحويل الأموال من حساب في مصرف الى حساب في مصرف آخر وضمان استمرار عمل هذه الانظمة بشكل يتلائم مع متطلبات المشاركين وبأقل قدر ممكن من المخاطرة وبكلفة معقولة، وقد واجه البنك المركزي العراقي ومنذ عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة وخطيرة تمثلت اساساً بمشكلة الديون المتراكمة على العراق وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تردي سعر صرف العملة المحلية تجاه أسعار صرف العملات الخارجية ومعدلات عالية من السيولة المصرفية وبهذا تسعى السلطة النقدية باتجاه زيادة فاعليتها للسيطرة على مثل هذه التحديات والتوسع في استخدام أدواتها مدعمه ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع الألكترونية وأساليب التسوية الحديثة لما تمثله من أهمية في اقتصاديات البلدان رغم اختلاف سياساتها النقدية للعلاقة الطردية التي تربطها بالرقمي والتطور والحدثة كونها أحد نتاج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة ومنها أنظمة المدفوعات .

ومع ارتباط أنظمة المدفوعات والتسوية بشكل وثيق مع كل من الرقابة المصرفية والسياسة النقدية وما تمثله للسلطة النقدية من وظائف رئيسية لتحقيق كل من الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي فإنها تكون معنية بكفاءة وسلامة هذه الأنظمة والذي يتحقق من خلال دورها في التشغيل والإشراف على هذه الأنظمة.

عليه جاء تبني السلطة النقدية العراقية المتمثلة بالبنك المركزي تنفيذ نظام المدفوعات العراقي بمكوناته والتي سيتم شرحه لاحقا، بغية الانتفاع من هذه الخدمات ومواكبةً للعمل المصرفي الألكتروني المعاصر مع كل ما يحمله من تحديات على المستوى التقني والعملية للخروج بواقع مصرفي عراقي قادر على إشباع الحاجة المحلية ومحاكاة النظم المصرفية الخارجية.

أهمية ودور نظام المدفوعات

- زيادة كبيرة في العائد من أنظمة المدفوعات من حيث عدد التحويلات والأهم من ذلك قيمتها.
- التقدم التكنولوجي الكبير الذي نتج عنه امكانية تحويل الأموال بسرعة أكبر من خلال أنظمة المدفوعات.
- كعنصر حيوي في البنية التحتية المالية للاقتصاد.
- أهمية واضحة في تطبيق وإستقرار السياسة النقدية.

المشاكل التي تواجه تطبيق أنظمة المدفوعات:

- عدم وجود الوعي الكامل لدى المواطنين بعمليات الدفع الالكترونية وماله من اهمية وكفاءة وسرعة في تداول الاموال الكترونياً.
- تردد بعض ادارات المصارف في توسيع تطبيق بعض وظائف هذه الأنظمة والتي اتاحها البنك المركزي العراقي واستمراريتها على أداء دورها التقليدي في خدماتها المصرفية.
- عدم فهم العلاقة بين السياسة النقدية ونظام المدفوعات .
- الاعتماد على التداول النقدي والصكوك في الكثير من مجالات الحياة في العراق كالتجارة والتحويلات المالية بين الأشخاص والرواتب ... الخ.

عمل البنك المركزي وطبيعته في أنظمة المدفوعات:

- إدارة نظام المدفوعات: يعمل كمنظم ومشرف على المشاركين بالنظام ويقوم بالإشراف والادارة والتخطيط لتطوير أنظمة المدفوعات.
- مشارك في أنظمة المدفوعات : يمكن للبنك المركزي أن يدفع أو يتلقى مدفوعات زبائنه مثل الوزارات الحكومية ويقوم بعملياته والتي تتضمن تسوية عمليات السوق المفتوح الرسمية من خلال نظام المدفوعات بحيث يمكن تنفيذ السياسة النقدية وتسوية المدفوعات.
- مقدم لخدمات الدفع: تتضمن هذه الخدمات ترتيبات تسوية نهائية لحسابات المصارف العاملة في انظمة المدفوعات وكذلك تقديم الأجهزة والبرامجيات وشبكات الاتصالات .

نظام المدفوعات العراقي: هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفاءة حيث يعتبر البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بإعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص.

ويتكون من الأنظمة التالية :

- نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) Real Time Gross Settlement
- نظام المقاصة الالكترونية (ACH) Automated clearing House (C-
- نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية (CSD) Central Securities Depository
- نظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) Iraq Retail Payment Infrastructure

مزايا النظام:

- يؤمن تسوية أوامر الدفع بين المشاركين بصورة آنية وأمنة وكفؤة ومن مواقعهم.
- الاتصالات ما بين الإدارات العامة للمصارف والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية.
- صُم هذا النظام للتخلص من مخاطر التسويات.
- استخدام نظام متطابق مع المبادئ العامة للنظم المصرفية، واستخدام المعايير الدولية المصممة من خلال الشبكة المصرفية المعتمدة SWIFT

(Society World International Financial Telecommunication)

- التحكم في تنفيذ المدفوعات بموجب الأموال المتوفرة، باستخدام مبدأ ما يدخل أولاً يخرج أولاً (FIFO).
- تجنب الأخطاء الناجمة عن العمل اليدوي.
- تقديم معلومات شاملة تتعلق بإدارة السيولة.
- النظام يعمل باللغتين العربية والانكليزية.
- تنفيذ المدفوعات بالدولار الأمريكي و الدينار العراقي .

أمنية النظام

يمنح النظام أمنية عالية من خلال:

١. ربط المشاركين بنظام المدفوعات من خلال خطوط مشفرة حيث يعمل النظام على تشفير كل إرسال صادر من الأجهزة الطرفية إلى النظام و من النظام إلى المستخدمين ولا يمكن إضافة أو حذف أو تغيير الدفعات .
٢. عدم حدوث أي اختراق او تلاعب من خلال ربط المشاركين بشبكة خاصة يديرها البنك المركزي العراقي وهي شبكة ربط المصارف العراقية Iraqi Inter Bank Network (IIBN) والتي تستخدم لنقل البيانات والمعلومات الخاصة بالنظام.
٣. التحويل الالكتروني (E-Token): ويستخدم كتصريح للدخول على النظام حيث يعتبر البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام بهذا التحويل والذي يحتوي على كلمة سر خاصة بكل مستخدم من مستخدمي النظام.
٤. لا يستطيع المستخدمون التنصل من قيامهم بإرسال حركة مالية معينة حيث أن توقيعهم الرقمي يثبت مصدرها.

٥. وجود موقعين للنظام موقع اساسي وموقع بديل لضمان حماية البيانات والمعلومات عند حدوث اي طارئ من عطل او اي كوارث اخرى يتعرض لها الموقع الاساسي وان سجلات متعقبات التدقيق لجميع الحركات المالية وحركات الحسابات اليومية يتم تخزينها في الموقع الأساسي كما تُحفظ في الموقع البديل.

تحديث أنظمة المدفوعات :

- منذ عام ٢٠١٣ يجري العمل على تحديث جميع مكونات النظام (RTGS,ACH,CSD) من حيث البرمجيات والاجهزة الرئيسية (Servers)، وتم بعون الله تعالى بتاريخ ١١ كانون الثاني /٢٠١٥ الانطلاق الفعلي بالنسخة المحدثة، بعد اكمال كافة المتطلبات الضرورية حيث يتمتع هذا التحديث بالعديد من المميزات والخصائص الجديدة منها توفير قاعدة بيانات لكافة التحويلات التي تتم ما بين المصارف وخاصة اضافة القائمة السوداء المحلية والعالمية ومراقبة جميع التحويلات المنفذة من قبل المصارف المشاركة في نظامي RTGS, ACH ، وكذلك مراقبة مدى التزام المصارف بالاجراءات وإمتثالها للتعليمات التي تخص أنظمة الدفع.
- يجري التنسيق مع الكليات لأتمتة عملهم وذلك عن طريق تسلم المستحقات (أقساط الطلبة) من خلال نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية C-ACH باستخدام أوامر الدفع الدائنة (CT) التي تمتاز بتسويتها وتحصيلها في نفس يوم العمل بدلاً من السفاتح ودون استخدام النقد أو تحرير السفاتح من المصارف الماسكة للحسابات.
- يجري العمل حالياً على توحيد المواصفات الامنية للصكوك من خلال إضافة رموز سرية ونوعية ورق طباعة خاص وبالتالي التقليل من تزوير الصكوك وعمليات الاحتيال.
- إستكمال العمل مع الهيئة العامة للضرائب على جباية مستحقاتها من المكلفين عن طريق نظام المدفوعات.

مشروع التحصيل الإلكتروني الحكومي (E-Diner)

مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الدفع الإلكتروني وسعيًا لتكامل نظام المدفوعات العراقي، يقوم البنك المركزي وبالشراكة مع المؤسسات العالمية بإطلاق مشروع التحصيل الحكومي للمستحقات والرسوم والفواتير عن طريق البطاقات المسبقة الدفع ، حيث تم تشكيل لجنة عليا للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع الوطني والذي يساعد على إنجاز المعاملات بسرعة أكبر وتحصيل الرسوم الفواتير الحكومية بسرعة وأمان بمشاركة المصارف والشركات المصدرة والمحصلة للبطاقات في العراق.